وله

اي عن الكيفيات العارضة للكميات وعن غيرها كالخلقة المركبة عن الشكل
وهو من الكيفيات المختصة بالكميات وعن اللون وهو من الكيفيات
المحسوسة وهما مما يوصف الشخص باعتبارهما بالحسن والقبح وما قيل ان
اللون ايضا عارض للمقدار اذ الجسم يتلون بل اللون هو سطحه فهو في
غاية الضعف وقال بعض الشارحين في معنى قوله واما ان تكون مركبة منها
ومن غيرها انها تكون عارضة لامر مركب من الكميات وغيرها وقال الخلقة
عارضة للمركب من الكم وهو الشكل والكيف وهو اللون وفساده ظاهر للناظر
ومعنى اقول في الوجه الاول ايضا بحث وهو ان المركب من الكيفيات
المختصة بالكميات ومن غيرها كيف يكون من اقسام الكيفيات المختصة
بالكميات واما القسم الرابع وهو الكيفيات الاستعدادية وهي
المتوسطة من طرفي النقيض اي اللاانفعال والانفعال واللاقوة
والقبول فهي ان كانت استعدادا شديدا نحو اللاقبول والقبول
كالصلابة اقول يرد عليه انه عدها من الكيفيات المحسوسة الا ان يقال هو
سالب للاقبول يسمى قوة وان كانت استعدادا شديدا نحو القبول و
اللاانفعال يسمى ضعفا ولا قوة كاللين والمراضة الفصل الرابع في
الاعراض النسبية وهي ما عدا الكم والكيف من الاعراض وفيه مباحث الاول
في سلبها اي وجودها في الخارج انكرها جمهور المتكلمين الا الاين وقالوا
لو وجدت هذه الاعراض في الخارج لكانت حاصلة في محالها ضرورة
انها اعراض ولو كانت حاصلة في محالها لوجد حصولها في محالها لان حصولها
في محالها من الامور النسبية والتقدير ان ساير النسب موجودة ح يلزم
ان يكون للحصول في المحال محل اخر والكلام في حصول ذلك الحصول كالكلام
في الاول ويتسلسل قيل عليه لم لا يجوز ان يكون حصول الحصول نفس
الاول ولا يلزم التسلسل وايضا هو منقوض بالاين وايضا لا نسلم ان حصول
العرض زائد على كونه عرضا حتى يحتاج الى محل فيحصل منه وهو محله نسبة
اخرى احتج الحكماء على ان النسب من الامور الموجودة في الخارج بانها

يكون محققة ولا فرض ولا اعتبار ككون السماء فوق الارض مثلا
فان هذه الفوقية حاصلة في نفس الامر وان لم يكن هناك فرض ولا
اعتبار فهي اذن من الخارجيات وليست عدما لانها تحصل بعد ما
لم تكن فان الشيء قد يصير بعد ما لم يكن والحاصل بعد العدم لا يكون عدما
ضرورة وانما استدلوا على انها ليست اعداما بعد بيان كونها من الخارجيات
اذ لا يلزم من تحقق الشيء في الخارج ان لا يكون عدما وانما يلزم ذلك لو كان
محققة بالذات لا بالعرض كاعدام الملكات فانها مع كونها عدمات امور
متحققة في الخارج بالعرض ولا ذات الجسم ايضا لانه لا يقاس الى الغير
اي ليس ذاته مما يعقل بالقياس الى الغير وهذه الاعراض معقولة
بالقياس الى الغير فهي اذن امور وجودية زائدة على ذات الجسم وهو
المطلوب ونوقض بالعمى والمضي تقريره ان يقال لو صح ما ذكرتم من الحجة
على كون النسب امورا وجودية في الخارج يلزم ان يكون المضي والعمى
عرضين موجودين في الخارج والثاني باطل فالمقدم مثله اما بيان الملازمة
فان يقال انا نحكم في اليوم الحاضر على الامس بانه ماض وفان والمضي
والعمى ليسا من الاعتبارات العقلية اذ الامس ماض وفان في
نفسه سواء وجد الفرض والاعتبار او لم يوجد وليسا من الاعدام
لانهما حصلا بعد العدم والحاصل بعد العدم لا يكون عدما وليسا عبارتين عن
نفس ذلك اليوم لانهما لو كانا عبارتين عنه لتحققا حيث تحقق لكن ذلك
اليوم لما كان موجودا كان حاضرا ولم يكن ماضيا ولا فانيا فهما اذن امران
وجوديان زائدان على ذلك اليوم واما بطلان الثاني فلانهما لو كانا موجودين
في الخارج يلزم قيام الصفة الوجودية بالامر العدمي لكونهما صفتين للامس
المعدوم وذلك باطل الثاني في الاين وسماه المتكلمون كونا وهو عندهم
اما حركة او سكون فقالوا حصول الجواهر ان كان مسبوقا بحصول آخر في مكان واحد
سكون وفي مكانين حركة فحصوله اول حدوثه لا حركة ولا سكون فبطل الحصر
وقالت الحكماء الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة وبيانه

Copyright © King Saud University